من قدرة جاراتها الأكثر قوة من تهديدها أو التدخل في شؤونها الداخلية، وفي الحقيقة فانها ستلزمها بالحفاظ على أمنها.

ومن الممكن دعم البنية الثلاثية بعقد اتفاقية ثانية، أي اتفاقية «أمن جماعة» عربية ـ اسرائيلية[١٤]. وستضم هذه الاتفاقية سوريا ولبنان ومصر بالاضافة الى المثلث الفلسطيني ـ الاردني ـ الاسرائيلي. ويمكن، بالمثل، الحاقها باتفاقيات السلام الثنائية أو الثلاثية التي يكون تمّ التوصل اليها بالفعل. ان تشكيل الجماعة الامنية سيكون خاضعاً لتطبيق ترتيبات أمنية متفق عليها وتحكّم بالاسلحة، ويجب ضمانها من قبل الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن الدولي.

ان الغرض الاساس من اقامة الجماعة الامنية المقترحة سيكون الحيلولة دون وقوع نزاع مسلّح بين دولها الاعضاء. انهم سينبذون اللجوء الى الحرب كوسيلة الى تحقيق اغراضهم ويحترم بعضهم البعض سيادة ووحدة أراضي الآخر، ويتجنبون الدخول في تحالفات خارجية عسكرية، ومن ثم يؤكدون حيادهم. وستكون هذه الجماعة، ايضاً، منبراً للتفاوض وتطبيق اجراءات الامن الاضافية، بما في ذلك نزع السلاح ومشاريع النشر المحدود للقوات. وستناقش الجماعة خفض القوات التقليدية واقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية، وتتوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات الشكلية والوكالات المطلوب اقامتها لمراقبة تطبيق القرارات.

وفي ما يخص الدولة الفلسطينية، فان جماعة الامن العربية ـ الاسرائيلية ستقدم لها التزاماً اضافياً بالحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها في وجه أي تهديد تتعرّض له. وعلى العكس من ذلك، ولأن الامن الاسرائيلي سيكون قد تدعم على المستوى الاقليمي بعقد الاتفاقيات التعاقدية والاجراءات العسكرية المعيّنة والتحكّم بالاسلحة على حدّ سواء، فسيكون من الممكن أكثر للفلسطينيين ان يضمنوا الحد الادنى من متطلباتهم السياسية والاقليمية، وان يحصلوا على المزيد من الفرص للدخول الى كل بقعة في أرض فلسطين / اسرائيل. وبتعزيز الاستقرار العام والسماح بوضع سياسات جماعية، فان الجماعة ستدعم، ايضاً، المكونات السياسية (والاقليمية) والاقتصادية والاجتماعية في اتفاقيات السلام العربية ـ الاسرائيلية.

وثالثاً، فان الدولة الفلسطينية مع الاعضاء الاصغر والاضعف في نظام الشرق الاوسط الاستراتيجي ستستفيد من البدء بعملية شبيهة بعملية هلسنكي. ان مؤتمر الامن والثقة في الشرق الاوسط سيكون، من الناحية العامة، شبيهاً بمؤتمر الامن والثقة الاوروبي، ولكنه سيتكوّن من الدول العربية واسرائيل وايران وتركيا وأي اعضاء آخرين محتملين مثل اثيوبيا واريتريا وقبرص أو افغانستان[١٥]. وسيصبح هذا المجلس منبراً «مظلياً» للمنطقة والاتفاق حول الخطوط العريضة للقضايا ذات الاهتمام المشترك: وهي الامن والانماء الاقتصادي والمياه والموارد الطبيعية والبيئة والتحرر السياسي وحقوق الانسان.

وبالتصديق على المبادىء الاساسية ـ عدم اللجوء الى القوة لحل النزاعات، احترام الحدود المعترف بها دولياً، عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، الاعتراف بالحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب الاخرى ـ فان مجلس الأمن والثقة في الشرق الاوسط سيبسط حماية اقليمية على فلسطين بسند من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي[١٦]. وسيوفّر المجلس آلية حيوية لمعالجة القضايا الامنية التي تؤثر على المنطقة، بصورة